إمكانات الإفادة من تجارب الانتقال إلى اقتصاد السوق لرسم معالم النموذج العراقي

أ.م.د.هناء عبد الغفار السامرائي
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

مقدمة

أدت حصيلة التطورات الأقتصادية – الأجتماعية التي شهدها القرن العشرون إلى أحداث تحولات مهمة في النماذج والتطبيقات الأقتصادية المعتمدة في العديد من الدول النامية لا سيما بعد الأخفاقات التي واجهتها برامجها التنموية في تحقيق أهدافها في الرفاهية الأقتصادية .

وقد برز أتجاهان ، تجلى الأول بالأندفاع نحو " تحرير قوى السوق " مصحوبا بشعارات أيديولوجية تمجد بنجاحات القطاع الخاص وتفوقه على القطاع العام (الحكومي) بشكل مطلق، مدعوما في الوقت ذاته بسياسات ووصفات المنظمات المالية والتنموية الدولية.

وقد كان للتحولا ت العاصفة التي شهدها الأتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية منذ نهاية الثمانينات وأنتقال هذه البلدان إلى التحول إلى الرأسمالية تأثيرا واضحا لصالح دعاة السوق الحر والأنفتاح الشامل على صعيد عالمي دون قيد أو شرط.

أما الأتجاه الثاني فقد طرح نموذجا تنمويا بديلا لأعادة تكوين هيكل الأقتصادات النامية في نسق لا يتناقض مع الأقتصاد العالمي ويحقق في الوقت ذاته التخصيص والأستخدام الأمثل لمواردها وذلك عبر نموذج (أشتراكية السوق) كما طبق فيي أكمل صوره في التجربة الصينية .

أن التصاعد المحموم ، على صعيد العالم ، في الدعوات لأنتقال الأقتصادات الأشتراكية الراديكالية والأقتصاديات المخططة مركزيا (الأشتراكية التطورية) إلى اقتصاد السوق الحر ضمن نهج " الليبرالية الجديدة " للعولمة الأقتصادية ، والتي لقيت صدى واسعا في العديد من الدول النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا يجعل من هذا

الموضوع يكتسب أهمية متنامية ومتزايدة لأنه يطرح قضايا جدلية تتطلب البحث بمتضمناتها بغية التنبؤ بنتائجها في المدى البعيد .

ومن هنا تثار العديد من التساؤلات حول الخيارات الستراتيجية لتطبيق آليات الأنتقال إلى اقتصاد السوق ، سواء تلك المتمثلة (بعلاج الصدمات) على وفق نموذج الأتحاد السوفيتي السابق ودول أوربا الشرقية ، أم خيار الأنتقال بأسلوب تدريجي وبطيء على وفق نسق " اشتراكية السوق " كما في تجربة الصين أو الدمج بين الخيارين كما في تجربة بولندا .

وبما انه لا يمكن للدول المنتقلة إلى أقتصاد السوق أن تقيس نفسها بمقياس النمو التاريخي للرأسمالية الغربية ، فأن إخضاع هذه الرأسمالية لعملية نقدية يعد أمرا مهما بغية إلقاء نظرة تقويمية جديدة على خط المسار الصيني والدول المتحولة لأن تجربتهم التاريخية تمثل موارد يمكن أن ينهل منها التجديد النظري والتطبيقي .

إن المشكلة المطروحة أمام هذه الدراسة في ضوء الخيارات أعلاه تكمن في طبيعة المرحلة الأنتقالية التي يعيشها العراق بعد الأحتلال ، والتي توصف بأنها مرحلة التغير الشامل للعديد من جوانب الحياة السياسية والأقتصادية والأجتماعية . إذ كانت الدولة في العراق أداة أساسية تحكم سيطرتها على مجمل مكونات الأقتصاد . وقد توالت على الأقتصاد العراقي بعد تغير النظام عام 1968 أربع خطط للتنمية القومية وذلك للمدة (1965-1985) أتسمت معظم برامجها التنموية بتفضيل الأهمية النسبية للقطاع العام على القطاع الخاص لغاية بداية عقد التسعينات . ولسنا هنا بمعرض الحديث عن أوضاع الأقتصاد العراقي خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن المنصرم ، حيث أن هناك نهل من فيض من الدراسات والبحوث القيمة في هذا المجال ، إلا إننا نتفق في أن معظم الأخفاقات التي واجهها الأقتصاد العراقي في تجربته التنموية قد تأتت من أوضاع الحروب والحصار الأقتصادي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات إلا أن جزء منها جاء من جراء فشل برامج التنمية الأقتصادية في تحقيق المعدلات المستهدفة من النمو الأقتصادي وتنوع الهيكل التصديري خلال عقدي السبعينات والثمانينات [1] .

على نحو متزامن مع الخطط العسكرية التي أعدت لأحتلال العراق تم أعداد خطط أقتصادية طموحة لأنتقال الأقتصاد العراقي من التخطيط المركزي إلى آلية السوق الحر ، ومن هنا يمكن القول أن آلية الأنتقال مفروضة على العراق ، في جزء منها ، وخير دليل على ذلك إن الدول المانحة التي يركن إليها العراق لمساعدته لأعادة الأعمار والخروج من الأزمة الحالية أشترطت على العراق لشطب ديونه أتباع آلية الأنتقال ، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير ، هذا ناهيك عن أصدار (

برايمر) الحاكم المدني في العراق قوانين لتطبيق آليات الأنتقال في مجال الخصخصة والأستثمار الأجنبي المباشر لعلاج أوضاع العراق بالصدمات كخيار ستراتيجي لأنتقاله الى أقتصاد السوق الحر .

تهدف هذه الدراسة الى ألقاء الضوء على طبيعة الظروف والمعطيات السياسية والأقتصادية والأجتماعية التي فرضت خيارات آليات الأنتقال الى أقتصاد السوق في التجارب الأنفة الذكر مع مقارنتها بأوضاع العراق لمعرفة مدى موائمة أنماط الأنتقال هذه للأقتصاد العراقي والدروس الممكن الأفادة منها من تجارب هذه الدول في هذا السياق بغية رسم ملامح عامة لنموذج يلائم الأقتصاد البعراقي على وفق فرضية مفادها "انه يفترض الأنطلاق من متغيرات الأقتصاد العراقي الداخلية وليس الخارجية , الا بقدر استفادته من الأخيرة من دون أن يكون أسيرا لها , في بناء نموذج مقترح (أقتصاد السوق الحر -الأجتماعي) يكون للدولة فيه دورا فاعلا في النظام الأقتصادي ولا سيما في توفير الحاجات الأساسية وضمان التنمية البشرية والتنمية المستدامة "

في أطار هذه الدراسة سيتم تخصيص الجزء الأول لدراسة الملامح العامة لتجربة الأنتقال في الصين أنطلاقا من فلسفة النظام الأقتصادي وأجراءات الأنتقال في مجال الخصصة والأستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة ، ومن ثم وبأتباع منهج وصفي ونقدي ستحدد أهم التأثيرات مع تحليل لعلاقة التفاعل بين دور الدولة وآلية السوق . أما الجزء الثاني فسيتم تكريسه لدراسة ملامح نموذج (العلاج بالصدمات) في الأنتقال الى أقتصاد السوق في الأتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية بعرض عام لأهم الأجراءات والتأثيرات . و يخصص الجزء الثالث لعرض مضامين نموذج الأنتقال بالصدمة المقترح لأننتقال العراق والتداعيات التي ترتبت عليه .وأخيرا سيخلص الجزء الرابع لأهم الدروس المستقاة من التجارب العالمية مع أقتراح لنموذج للأقتصاد العراقي .

الجزء الأول : الملامح العامة لتجربة الأنتقال المتدرج في الصين

1-1 فلسفة نظام [أشتراكية السوق]

تبنت الصين منذ عام 1978 برنامج أصلاح أقتصادي قلصت بموجبه سلطة الحكومة المركزية وأتبعت سياسة الأنفتاح التدريجي لكي يتم أستيعابها بشكل جيد من قبل قطاعاتها الأقتصادية،وأنتقلت بذلك الى آليات أقتصاد السوق الحر بشكل تدريجي ومتزامن في الوقت ذاته مع الأجراءات الأشتراكية على وفق نسق جديد أطلقت عليه نظام (أشتراكية السوق) . وقد كانت فلسفة هذا النظام تستند الى ما يأتي[2] :

1- عدم أفلات زمام الأدارة الأقتصادية من يد الدولة بشكل مفاجيء ، اذ تم منح الأدارات المحلية سلطات أوسع مع التقليص التدريجي للسلطات المركزية ومنح المديرين صلاحيات أكبر لأتخاذ القرار .
2- أرتكزت خطة الأنفتاح على مبدأ الموازنة . أولا بين الملكية العامة والملكية الخاصة ، وثانيا بين كل من رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي .
3- تحديد أمكانات الأستثمار والخصصة في القطاعات الأقتصادية على وفق أتجاهات محددة سلفا وكما يأتي :

أ- حظر القطاعات الحيوية في الأقتصاد على رأس المال الأجنبي وهي قطاعات المعادن والطاقة والمواصلات . كما أشترطت عدم الأنفتاح المباشر في قطاع المصارف والتمويل والتأمين لغاية عام 2003 .
ب- السماح بالملكية الكاملة لرأس المال الأجنبي في مجال الصناعات الخفيفة كصناعة الملابس والأثاث .
ج- تبني نمط المشاريع المشتركة joint- venture عبر الملكية المختلطة بين رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي ، أن تكون نسبة الأول 51% وذلك في الصناعات الأخرى مثل صناعة السيارات .
د- لم تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة في عملية الأنتقال لأقتصاد السوق وعوضا عن ذلك أعتمدت أسلوب التجربة على وفق مبدأ (التعثر بالأحجار وأنت تعبر النهر) وبذلك أختارت أسلوب أجراء أختبارات تطبيق آليات السوق الحر على نطاق ضيق في "المناطق الخاصة " وهي المناطق الساحلية من الصين ، وفي حالة نجاح التجربة تعمل الحكومة على أحداث التغيرات اللازمة في سياساتها الأقتصادية لتعميمها على مناطق اخرى .

(وسنتطرق لأحقا الى مبررات هذا النمط عند الحديث عن الأستثمارات الأجنبية) .

هـ- السعي لأحداث عملية تنمية فضلا عن رفع معدلات النمو الأقتصادي خلال عملية لأقتصاد السوق،وذلك بأحداث تغييرات بنيوية وهيكلية في القطاعات الأقتصادية. اذ أعتمدت المناطق الخاصة كركائز للتنمية تنطلق لاحقا لبقية الأقتصاد لرفع معدلات النمو وتحقيق زيادات حقيقية في الناتج المحلي الأجمالي .

ز- لتطبيق سياسة الصين الأقتصادية الجديدة على وفق الثلاثية الصينية : الأصلاح – الأنفتاح – التحديث تحت شعار (حضارة روحية أشتراكية) تم صياغة هيكل مؤسسي لقيادة عملية أصلاح السياسات والمؤسسات التي ترتبط في بيئة أقتصاد السوق عبر عمل ثلاث مجالس :

أ- مجلس التمنية الأقتصادية ، وهدفه تحقيق التنمية الأقتصادية اللمتواصلة عبر رفع درجة تنافسية الصناعات والخدمات وتقليل الأعتماد على الواردات .

ب- مجلس تنمية التجارة في الأسواق العالمية وخلق أسواق جديدة جاذبة.

ج- المجلس الوطني للأنتاجية وهدفه تحقيق مستويات عالية من الأنتاجية والأبتكار ورفع كفاءة عوامل الأنتاج فضلا عن تنمية المهارات للقوى العاملة.

1-2- أجراءات الخصخصة

1- تم أعتماد آليات لزيادة دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الأقتصادي مع تحديد التوجهات القطاعية وعلى مراحل بدءٍ من الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيرا الدفاع .

2- تم أختيار المشروعات الصغيرة كميدان أولي لبرامج الخصخصة وبعد ذلك تم شمول المشاريع الكبيرة والستراتيجية بعد التحقق من نجاحها .

3- أتباع نهج أصلاح القطاع العام وكان ذلك بأتباع مجموعة سياسات أهمها منح أستقلالية أكبر لعمل هذا القطاع وثم تشجيعه على أعادة تنظيم نشاطاته وتغيير نمط أدارته ليكون العمل على وفق آلية السوق[3] .

4- قام البرلمان الصيني بأجراء تغيرات دستورية تاريخية تمنح لأول مرة منذ الثورة الشيوعية القطاع الخاص في الصين أمتلاك العقارات[4] .

5-أقامة الخصخصة في القطاع المصرفي في أول تجربة عام 1992 بين المصرف التجاري الصناعي الصيني المملوك للدولة ومصرف باريبباس الفرنسي لأقامة

(مصرف باريس وشنغهاي الدولي) ثم قام المصرف الفرنسي بأمتلاك المصرف بشكل كامل وذلك على وفق تعهد الصين لمنظمة التجارة العالمية بأن المصارف الأجنبية ستلقى معاملة المصارف المحلية نفسها بحلول عام 2006 *. كما قامت مصارف بريطانية وأمريكية بشراء حصص صغيرة من أسهم بعض المصارف الصينية المملوكة للدولة.

1-3- إجراءات الأستثمار الأجنبي المباشر

1- قامت الصين بتغييرات دستورية توفر الضمانات للأستثمارات الأجنبية وفق سياق عملية الأصلاح وكذلك ضمن تعهداتها للأنضمام الى منظمة التجارة العالمية[5] .

2- أعتمدت مجموعة معايير للموافقة على الأستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق الأقتصادية الخاصة وأهمها[6]:

أ-أعتماد معيار النوعية وليس الكمية .

ب-أن تكون الأستثمارات الوافدة من نوع عالي التقانة وبشكل يجعل الكوادر المحلية تستفيد منها .

جـ-حماية السوق المحلية من توسع الشركات الأجنبية .

د-خفض نسبة المشاركة الأجنبية .

3- تضمنت قوانين الأستثمار مجموعة من الحوافز الأستثمارية في المناطق الأقتصادية الخاصة لجذب الأستثمارات الأجنبية منها تبسيط القيود الأدارية والأعفاءات والسماحات بعدم فرض الرسوم الكمركية على مستلزمات الأنتاج والمرونة في قوانين التشغيل . كما أتاحت الأتصال المباشر بوحدات التخطيط على المستويين المحلي والمركزي[7] .

4- تم أتباع قوانين صارمة لمكافحة الأغراق المحلي فضلا عن تطبيق قانون منع الأحتكار ، ولأ سيما بالنسبة للشركات الأجنبية . من جانب أصدرت السلطات الصينية قرارا يعطيها الحق بالتفتيش السنوي على الشركات الأجنبية وتقويم أنشطتها وفي حال عدم التزامها تحرم من أمكانية زيادة رأسمالها أو فتح فروع جديدة لها في باقي أنحاء البلاد وأجراءات عقابية أخرى[8] .

*زاد المصرف الفرنسي رأس مال المصرف الصيني من 8,33 –69 مليون دولار مع توسيع رقعة خدماته . شبكة الأنترنيت2003/3/27

5- تحديد نوعية الأستثمارات الأجنبية في المناطق الخاصة للعمل على وفق ستراتيجية أحلال الواردات من جهة وتعزيز الصادرات من جهة أخرى وذلك بغية تخفيف العبء عن الميزان التجاري.

6- تم تحديد مصادر الأستثمارات الأجنبية الداخلة الى الصين ومنحت لها الأولوية ولا سيما تلك القادمة من البلدان الآسيوية ، وعلى وجه الخصوص من هونك كونغ ومكاو وتايوان والتي بلغت نسبتها عام 1992 ما يقارب 70% من أجمالي الأستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى الصين ، في حين لم تتجاوز أستثمارات الشركات عابرة القوميات 14% من الأجمالي وذلك لخشية الصين من هيمنة تلك الشركات[9] . وسبب نجاح الصين في جذب رؤوس الأموال من آسيا هو بوصف معظمها تعود للمهاجرين الصينيين والذين تعززت ثقتهم بالأقتصاد الصيني بعد أنفتاحه على العالم بعد فترة أنعزال طويلة .

1-4- تحليل دور الدولة في تطبيق الأنتقال في الصين

للدولة دور مهم في النموذج الصيني للتحول ، اذ أكتشف الصينيون قبل (15) سنة من سقوط الأتحاد السوفياتي فشل التجربة الأشتراكية . وقام نموذج الصين للتطوير والتحديث الأقتصادي والأداري على " استقلالية القرار الوطني " وعلى القيام بأصلاح اقتصادي وليس سياسي ، حيث تتشكل طبقة وسطى لاحقا لتمهد للأصلاح السياسي وللديمقراطية وبذلك فقد عمل " الحزب الشيوعي الصيني " بدورا محركا لعملية أنتقال سريعة وواعية ومنظمة من نظام بيروقراطي قديم الى نظام جديد رأسمالي ومندمج في السوق العالمية [10].1ن تبني نظام (أشتراكية السوق) يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات حول فاعلية تجربة التحول في الصين ، فاذا كانت الأصلاحات المهيأة لأقتصاد السوق واضحة المعالم في التجربة الصينية ، فأن التوغل في مضامينها للتعرف على المسببات الحقيقية للتأثيرات السلبية التي تجمعت عن اجراءات الأنتقال لا يمكن ان يتحقق من دون تحليل دور الدولة في تطبيق اقتصاد السوق ، وكما يأتي :

1- أن تبني فلسفة نظام (أشتراكية السوق) خلق أزدواجية في دور الدولة بين الأستمرارية السياسية والأنقطاع الأقتصادي والأجتماعي ، أي أبقت الدولة النظام السياسي قائما لكنها تخلت عن كثير من المهمات التي كانت تمارسها في المجتمع [11]. كل هذا أضفى طابعا خاصا على " النيوليبرالية الصينية " ولهذا تفاقمت الأثار الأقتصادية والأجتماعية لعمليات الخصصة في سبيل المثال ، اذ أدت أجراءات الدولة الأصلاحية الى خلق تفاوت في المداخيل بين مختلف شرائح المجتمع .

2- كان الهدف الرئيسي للسلطة الألتزام بالخطاب النيوليبرالي والذي توج بأنضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية كمرحلة نهائية في مسيرة الأنفتاح والأنتقال. مما دفع عدد من الطلاب والمثقفين وبعض العناصر " الأصلاحية " داخل الدولة الى تنظيم " حركة اجتماعية " لم تستند في معارضتها لعملية التحول على " أشتراكية " الأيدولوجية القديمة للدولة المتميزة بالأحتكار بل كانت " أشتراكية جديدة " طامحة الى الحماية الأجتماعية والمساواة والعدالة والديمقراطية في سياق تطور متسارع لأقتصاد السوق ومعارضة للأحتكار وأصحاب الأمتيازات . وقد شاركت فئات وطبقات مختلفة ممثلة لقسم كبير من الشعب في هذه الحركة الأجتماعية كاشفة النقاب كليا عن تناقضات الكامنة داخل السلطة[12] .

3- أما فيما يتعلق بالتحول من المركزية الى اللامركزية ، فأن قيام الحكومة بتخفيض أنفاقها العام ومنحها الحكومات الأقليمية سلطة واستقلالية متزايدتيين لم ينجم عنه سوى تقليص سلطة الحكومة المركزية ولم تعطل اللامركزية بأي شكل سلطة الكيانات العامة في توزيع مداخيل الشعب ، بل على العكس تزايد التدخل الأداري في الحياة الأقتصادية وأخذ دورا مباشرا أكثر مما كان يمارس على يد الحكومة المركزية .

4- أدى تخلي الدولة عن أمتيازاتها في المجالين الصناعي والتجاري وعن وضع الخطط الى حدوث تفاوت في توزيع الموارد كما كان سائدا في النظام السابق مما خلق تفاوتات جديدة بين بعض الشرائح الأجتماعية والأفراد .

5- لم تعزز الدولة الديمقراطية في الحياة السياسية والعامة وفي ظل غياب الديمقراطية ونظام اقتصادي ملائم لحق الضرر بالموظفين والعمال كما غابت أي حماية في العمل للفئات المستهدفة (المسنين ، الضعفاء ، المرضى ، المعوقين و النساء الحوامل..) وزيادة التوتر الأجتماعي .

6- أتبعت الدولة لفترة طويلة (نظام التسعير المزدوج) أي تحديد أسعار وسائل الأنتاج على وفق خطة في حين تحدد أسعار المواد الأستهلاكية علىوفق آلية السوق وهذا أدى الى تفاقم عملية الفساد من جانب كوادر الدولة والأجهزة الرسمية.

7- تدخل الدولة في تصويب معدل سعر الصرف من أجل تشجيع عمليات التصدير أثار حفيظة نقابات وأتحادات العمال في الولايات المتحدة التي ضغطت على بوش لغرض وضع قيود على المنتجات الصينية المنخفضة الأسعارالمنتشرة في الأسواق الامريكية والتي أدت الى فقدان كبير للوظائف بسبب عجز المنتجون الأمريكيون عن منافستها [13]. وقد بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين قرابة (120) مليار دولار ، ومن المتوقع أن يرتفع الى أكثر من ذلك. وقد توترت العلاقات الأمريكية الصينية بسبب ذلك

وذلك لأن امريكا تتهم الصين بأنها تقلل عملتها (اليوان) امام الدولار مما جعل سعر صرفه منخفضا للغاية امام الدولار وذلك بغية جعل المنتجات الصينية بخسة الثمن وأن هذا أمرا غير عادل وتسبب في أرتفاع القدرة التنافسية للسلع الصينية في أمريكا مقابل السلع الأمريكية المماثلة وأدى من ثم الى خسارة الشركات وفقدان الأمريكيين لوظائفهم اذ قدرت هذه الخسارة بمليون ونصف وظيفة بين عامي 1989 و 2003 وتفاقمت المشكلة للمدة 2003- 2005 و لاسيما في قطاع المنسوجات وخسارته تزيد عن (300) الف وظيفة للمدة 2001-2002 فقط ، والان بدأ الأمر يهدد قطاع الصناعات التكنولوجية. وأخيرا وافقت الأدارة الأمريكية على فرض قيود تجارية على واردات الصين بتطبيق نظام الحصص الكوتا [14].

1-5- تقويم تجربة الأنتقال في الصين

لابد أبتداء من التذكير بأن الصين تعد قوة أقتصادية وستراتيجية عظمى من حيث مساحتها وكثافتها السكانية أي أتساع سوقها ، فضلا عن أمتلاكها أحتياطات هائلة من الفحم والنفط والغاز، وتتميز بيئة أقتصادها الكلي بالأستقرار النسبي وبمعدلات أدخار مرتفعة وبنظم مؤسساتية مرنة وفاعلة وبأهتمام رسمي وشعبي كبير بالبحث والتطوير وبأدارة كفوءة لرأس المال المادي والبشري وبقوى عاملة منضبطة وبنظم فعالة للرقابة والمتابعة .

من الأثار الأيجابية لآلية التحول في الصين أرتفاع متوسط دخل الفرد ، وأرتفاع معدلات النمو الأقتصادي لتصل ما بين 9 % - 13 % خلال عقد التسعينات وتطوير قاعدة صناعاتها المحلية مما عزز من قدرتها التنافسية وأحتلت بذلك سلعها المرتبة الأولى في أوربا فضلا عن أنها أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة بعد اليابان ونسبة أرتفاع وارداتها من الولايات المتحدة هي أقل من نسبة صادراتها اليها [15] . من جانب آخر أتاح لها نمط الأنتقال المتدرج الى أقتصاد السوق تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعملية تنمية اقتصادية مصحوبة بتغيرات بنيوية وهيكلية في المناطق الخاصة التي طبقت فيها الأصلاحات الأقتصادية وآليات السوق الحر .

وعلى الرغم من أيجابيات تجربة التحول التي حررت الصين من عزلتها وجعلتها تسرع بعملية تنمية أقتصادية فعلية مهمة فضلا عن أنعكاساتها التحررية ، فأن هناك العديد من التأثيرات السلبية التي نتجت عن تطبيقات أجراءات السوق الحر ، وهي بالتأكيد أنعكاسات متوقعة لليبرالية الأقتصادية ومنها:

1- على الرغم من أرتفاع معدلات نمو الأقتصاد الصيني بنسب فاقت 9% فأن الدخول الفردية ومع أرتفاعها مازالت عند مستوى دخول اليابان في بداية عقد الخمسينات ، رافقها تزايد الهوة بين مداخيل الشرائح الأجتماعية وبين المناطق من جهة وعدم توقف أنتشار المزيد من الفقر من جهة ثانية [16].

2- تفاقم الفساد بسبب عمليات الخصخصة لمنشآت كانت تعود ملكيتها للدولة حيث جاءت فوائدها لمجموعات ذات مصالح خاصة حولت المسار الأصلاحي لأهدافها الشخصية.وذلك على الرغم من أن الخصخصة تمت تدريجيا .

3- تفكك عطاءات الضمان الأجتماعي بسبب عمليات الخصخصة وكذلك تزايد البطالة بكثافة وهجرة سكان الريف إلى المدن.

4- تفاقم أزمات البيئة.

5- أدت نهضة الأسواق في المناطق الخاصة إلى خلق فروقات أجتماعية والى عملية تنمية غير عادلة مزعزعة بذلك أسس المجتمع.

6- لم تتحقق أهداف الصين بجذب الأستثمارات الأجنبية عالية التقنية بل على العكس لم تجلب هذه الأستثمارات معها سوى تكنولوجيا منخفضة والقليل منها على تكنولوجيا متوسطة أما النسبة العالية منها فهي واطئة جدا [17] .

7- المعاناة من معدلات تضخم مرتفعة مصاحبة للنمو المتسارع مع أستمرار حالة العجز في ميزان المدفوعات بسبب عجز الميزان التجاري من جهة وميزان الحساب الجاري من جهة أخرى والأخير بسبب حركة رؤوس الأموال إلى الخارج من عمليات الأستثمارات الأجنبية (الأثر غير المباشر للأستثمارات الأجنبية).

8- المشاكل الأجتماعية والثقافية الناشئة من إشاعة النمط الأستهلاكي الغربي والقيم الغربية وبالتحديد القادمة من الولايات المتحدة التي أصبحت القيم الوحيدة للجيل الحاضر ، في حين أن قيم الدول رواد المعرفة والثقافة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد خرجت من دائرة الثقافة الصينية . وبذلك تشكلت صورة جديدة للثقافة الصينية قائمة على أنتقاد للاشتراكية والتقاليد الصينية وتبني النيوليبرالية وأعتماد نماذج التنمية الغربية وعمليات التحديث.

الجزء الثاني: الملامح العامة لتجربة الأنتقال بالصدمة

شدّت التحولات في أوربا الشرقية والأتحاد السوفيتي السابق أنظار وأهتمام العالم برمته . أن الحقيقة الأقتصادية السافرة التي تقف وراء هذه التحولات هي الهزيمة

الأقتصادية لنموذج رأسمالية الدولة والأنتصار الذي حققته رأسمالية السوق عليها بعد أن تم تحديد المسار الذي ينبغي على الكتلة المهزومة أتباعه الا وهو أقتفاء ماضي الغرب .

تندرج تجربة هذه المجموعة تحت أطار الخيار الستراتيجي الحاد وذلك عبر تعريض الأقتصاد لمجموعة صدمات عقب أنهيار النظام الأشتراكي ، من خلال تنفيذ أصلاحات واسعة النطاق توجهه لآليات السوق الحر متضمنة (حزمة الأنتقال) : التثبيت ، تحرير الأسعار والتجارة ، الخصخصة وأعادة الهيكلة ، الأصلاحات المؤسسية ، وتحرير نظم الأستثمارات الأجنبية .

1-2 ستراتيجية الأنتقال بالصدمة

يستوجب الأنتقال الى أقتصاد السوق ما يأتي[18] :

1. تحرير النشاط الأقتصادي ، والأسعار ، وعمليات السوق على نحو يتماشى مع أعادة تخصيص الموارد على أوجه أستخدامها الأكثر كفاءة .
2. تثبيت الأقتصاد الكلي والأصلاحات المؤسسية .
3. تحقيق أدارة فاعلة للمؤسسات والكفاءة الأقتصادية وذلك من خلال الخصخصة وأعادة الهيكلة .
4. فرض قيود ميزانية صلبة بغية توفير الحوافز لتحسين الكفاءة .
5. تأسيس أطار قانوني ومؤسسي لضمان حقوق الملكية ، ودور القانون والنفاذ الشفاف للسوق .
6. تحرير نظم التجارة والأستثمارات الأجنبية .

ان التحريرية تعد جوهرية للتثبيت على الرغم من التعديل الأولي في الأسعار . وأن الأنتعاش الأقتصادي يتوقف على الأستمرارية وكذلك على شدة وكثافة تحرير الأسواق الداخلية والخارجية وتسهيل دخول القطاع الخاص .

أن خيار الأنتقال هذا يحقق زيادة في الناتج المحلي الأجمالي خلال مدة زمنية ليست طويلة نسبياً لعملية الأنتقال من دون تحقيقه لنقلة نوعية او تغييرات هيكلية بنيوية في القطاعات المنتجة ، أي أنه يحقق عملية نمو وليس تنمية .

بتحليل تجربة الأنتقال للدول في أوربا الوسطى والشرقية وفي الأتحاد السوفيتي السابق أظهرت دراسة[19] ان أنماط مشتركة للأنتقال بالنسبة للدول التي في مراحل متشابهة من الأصلاح على الرغم من الفروقات في أوضاعها الأولية . وشملت الأصلاحات فيها تحرير الأسعار المحلية كأحد عناصر الأصلاح لتمكين الحكومات من أيقاف المعونات والمحافظة على توازن الأقتصاد الكلي . من جانب آخر تم تحرير التجارة

الخارجية بما في ذلك تحويل العملة الأجنبية وتوفير التسهيلات لمشاركة القطاع الخاص عبر خصخصة المنشآت الحكومية وأجراء التحسينات اللازمة في البيئة الأقتصادية لأجل تنمية وتطوير القطاع الخاص .

لقد تحركت بعض الدول على نحو أسرع في عملية الأصلاح من غيرها وأن هناك سبب واحد رئيس يظهر لتفسير ذلك هو مدى التحرير السياسي فيها .

دعت وزارة المالية الأمريكية وصندوق النقد الدولي بقوة الى (علاج الصدمة) على الرغم من أن اشد الخلافات ركزت على مدى سرعة الأصلاح ، أذ حاجج دعاة خيار الصدمة بأنه اذا لم تجري عملية التحول للقطاع الخاص سريعاً فسوف تنشأ مجموعة كبيرة من ذوي المصالح الخاصة في الرأسمالية وستحدث ردة الى الشيوعية . في المقابل أعتقد دعاة التدريج ان التحول الى اقتصاد السوق يمكن أدارته بطريقة أفضل من خلال السير بسرعة معقولة وبشكل منظم (متعاقب)[20] .

حاول الأصلاحيون المتطرفون في روسيا تحقيق ثورة في النظام الأقتصادي وفي بنية المجتمع في الوقت ذاته عبر اعطاء الروس جرعات كبيرة من السوق الحر . وقد بدأت تجربة تجربة الأنتقال انطلاقاً من بولندا في عام 1989 ، ثم تبعها الأتحاد السوفيتي السابق في وقت لاحق عام 1992 . وتعد بولونيا من أنجح بلدان أوربا الشرقية ، اذ بدأت (بعلاج الصدمة) لخفض مستويات التضخم الجامح ، ولكنها أدركت سريعاً أن ذلك مفيد أقتصادياً ولكنه غير مناسب لتغير المجتمع ، لذا أنتهجت الأسلوب المتدرج كستراتيجية بديلة ، كذلك هنغاريا وسلوفينيا ، حيث نفذت برامج الخصخصة بخطى بطيئة ، وكانت في الوقت نفسه تعمل على بناء المؤسسات الأساسية لأقتصاد السوق مثل المصارف لتفعيل عمليات الأقتراض ، الى جانب ذلك قامت ببناء نظام قانوني فعال لعمل أقتصاد السوق . وبذلك وخلافاً لوصايا الصندوق ، ركزت بولونيا على البعد الأجتماعي جنباً الى جنب مع البعد الأقتصادي ، اذ أهتمت بالدعم الديمقراطي للأصلاحات في محاولة لأبقاء البطالة عند مستوى متدني وتقديم الرعاية للعاطلين وتكييف الرواتب التقاعدية نسبة الى التضخم وأنشاء البنية التحتية اللازمة لعمل أقتصاد السوق[21] .

2-2 تقويم تجربة العلاج بالصدمات

لتقويم تجربة الأنتقال لهذه المجموعة لأبد ابتداءً من تأشير الأوضاع السياسية والأجتماعية والثقافية لهذه المنظومة من الدول بعد أنهيار المعسكر الأشتراكي وأهمها:

بعد أنهيار الأتحاد السوفيتي لم يكن هناك فكر بديل للفكر الأشتراكي وليس ثمة برامج سياسية أعدتها دول المنظومة فضلا عن أنها عاشت ردة فعل على الماضي لذا كانت ناقمة على الأشتراكية مما أدى الى تهافتها على تبني نظام السوق الحر .

أنفصال دول المنظومة الأشتراكية عن الأتحاد السوفيتي السابق ظهر كل ما كان مكبوتاً فيه بشكل مبالغ فيه ، اذ كان هناك غلواً في القومية ، وأخذ الدين شكلاً جديداً التحدي فيه أكبر من الأيمان ، أما الحرية فأخذت شكل الفوضى والأنفتاح الذي أخذت به هذه الدول بعد قطيعة دامت نصف قرن كان بتغيير هيكلية الأقتصاد الأشتراكي السابق ، والأخذ بالبنى الأقتصادية الرأسمالية على الرغم من عجز هذه الأقتصادات عن مجاراتها ، من جانب آخر ، تركز الأنفتاح في مجال الأقتصاد الأستهلاكي والترفي مما أدى الى تفاقم ديون هذه الدول .

لقد عانت هذه الدول من ارتفاع معدلات التضخم في المراحل الأولى من الأنتقال وذلك بسبب التوجه السريع للخصخصة والأنفتاح الكامل للأستثمارات الأجنبية . وقد كان لتفتيت ملكية الحكومة على مستوى الأقتصاد الكلي وتحويلها الى القطاع الخاص آثاراً أجتماعية تمثلت بألغاء الدعم والضمان الأجتماعي الموجه للسكان ، فضلا عن ذلك فأن التنافس الأنتاجي فيها كان غير متكافئ بأعتبار أن الدول المتحولة ما زالت في بدايات الأنتاج بخلاف الدول المتقدمة . لقد أظهرت تجربة جمهوريات الأتحاد السوفيتي السابق ومنها روسيا ، أن " سياسة الخصخصة عكست بشكل جلي الطابع الوحشي وسياسة النهب عوضاً عن سياسة الخصخصة "[22] .

وعلى الرغم من أن التناقض بين اجراءات تحول روسيا كما صممته المؤسسات الأقتصادية الدولية وتحول الصين الذي صممته بنفسها لم يكن كبيراً ، علما أن الناتج المحلي الأجمالي للصين كان (60%) من ذلك الذي لروسيا وكانت القوة الشرائية في الصين مقاربة لتلك التي في روسيا الا أن روسيا شهدت زيادة غير معهودة في الفقر ، في حين شهدت الصين أنخفاضاً غير معهود فيه (من 358 مليون عام 1990 الى 208 مليون عام 1997)* . أن تعامل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع التحول للقطاع الخاص كان من منظور أيديولوجي ضيق ، أذ تقرر أن يكون هذا التحول بشكل سريع وبالأمكان معالجة قضايا المنافسة والقيود الضابطة في وقت لاحق ، ولكن ذلك لم يحقق الفوائد المرجوة من الأنتقال ، بسبب نشوء المصالح الخاصة وتجاوز الضوابط والمنافسة وتعزز الأحتكار والفساد ، مما جعل الخصخصة تأت على حساب المستهلكين وعلى حساب العمال بسبب تقليص الوظائف من دون مبالاة بالتكاليف الأجتماعية[23] .

ان القراءة المتأنية لتجارب الأنفتاح العالمية تظهر بوضوح أن أكثرها نجاحاً هي تلك التي فتحت نفسها للعالم الخارجي بشكل بطيء جداً وبطريقة متعاقبة كما في شرق آسيا ، في سبيل المثال ، لا تلغى الحواجز الحمائية بشكل مباشر وكلي بل بشكل متأن ومنتظم وبعد القيام بتوفير رأس المال اللازم لأستحداث وظائف جديدة ومشاريع جديدة ، مع تدخل الدولة في تعزيز هذه المشاريع . ويمكن ذكر تجربة الصين هنا حيث ألغت حواجزها التجارية تدريجياً بعد مضي عشرين سنة على بدء أنتقالها لآليات أقتصاد السوق[24].

ويمكن أدراج أهم نتائج العلاج بالصدمة فيما يأتي[25] :

تعد الخصخصة في روسيا أكبر عملية نهب للممتلكات الوطنية ، أذ تم الأستحواذ على قطاعات الأقتصاد مثل الطاقة (النفط والغاز والكهرباء) والمعادن الثمينة (الماس والبلاتين والألمنيوم) والمصانع المتطورة والبنوك والموانى والمحلات الكبرى .

أدى تحرير معظم الأسعار الفوري عام 1992 الى رفع مستوى التضخم الجامح ليقضي على المدخرات مما أستدعى أتباع سياسة نقدية متشددة تمثلت في رفع أسعار الفائدة في محاولة لخفض التضخم . من جانب آخر أدى القضاء على المدخرات الى أنخفاض مشاركة رأس المال المحلي في برامج الخصخصة لا سيما مع أرتفاع معدلات الفائدة وأنعدام المؤسسات المالية لتقديم رأس المال .

3- كانت ستراتيجية الأصلاح المتطرف تقوم على ثلاثة أعمدة ، التحرير وسياسات الأستقرار والتحول السريع للقطاع الخاص . وهذه لم تنجح في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي بل على العكس أنخفض الأنتاج الصناعي في الأتحاد السوفيتي السابق بنحو (60%) للمدة 1990-1999 في حين كانت هذه النسبة (24%) خلال الحرب العالمية الثانية (1940-1946) ، علماً أن الصين نمت بمعدل متوسط زاد على (10%) في التسعينات ، وفي المقابل تدهورت روسيا بمعدل سنوي متوسط بلغ (5.6%) .

وقد أدى أنخفاض الناتج المحلي الأجمالي والأستثمار الى تزايد الأقتراض الحكومي بشكل مبالغ فيه ومع ضغوط الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتحول للقطاع الخاص بصورة سريعة ، تم نهب موجودات الدولة حيث بيعت بثمن بخس . وذلك قبل أن تضع نظاماً ضريبياً فعالاً في مكانه المناسب ليسيطر على الأرباح المتصاعدة للطبقة المتنفذة من محتكري القلة ورجال الأعمال .

4- أدى فتح أسواق رأس المال حسب وصفة صندوق النقد الدولي الى تسهيل خروج الأموال من البلاد دون أن يجعل من هذه السياسة جذابة للمستثمرين الأجانب ، أذ تصاعد تهريب الأموال الى الخارج لعدم الأطمئنان لظروف الكساد التي تعيشها البلاد فضلا عن القلق أمكانات مصادرة الموجودات عقب عمليات الخصخصة من الحكومات المقبلة التي قد تشكو من عدم مشروعية عمليات البيع للقطاع الخاص .

5- تم تقدير الروبل بأكثر من قيمته المقررة مما أدى الى أغراق روسيا بالأستيرادات وواجه المنتجون المحليون منافسة متزايدة ، فضلا عن توقف الأستثمار لأنتاج السلع الأستهلاكية . وفي محاولة الحكومة للحفاظ على سعر الصرف ، مع تفاقم الأزمة في عام 1998 ، عمدت الى تخفيض العملة المحلية مما أدى الى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بشكل حاد وهروب المزيد من الأموال بعد تحويل الروبلات الى دولارات. وكان الخلاص الوحيد من الأزمة بنجدة صندوق النقد الدولي بمبلغ (4.8) مليار دولار في تموز 1998 مما يعني زيادة أغراق روسيا بالديون .

6- مع أنكماش حجم المنافع الأقتصادية للتحول فأن ثمارها كانت توزع على نحو غير عادل ، حيث أزدادت وطأة الفقر من (2%) من سكان روسيا يعيشون في حالة فقر في عام 1989 الى (23.8%) يعيشون على مستوى دولارين باليوم ، وأكثر من (2.5%) على أقل من 4 دولارات وفقاً لمسوحات البنك الدولي . في المقابل دفعت هذه التطورات قلة من السكان الى قمة الغنى مع تضرر شديد للطبقة المتوسطة في روسيا كنتيجة لعدم توافق الأجور مع التضخم ، وتدني الدخول الحقيقية ، وتقليص الأنفاق على التعليم والصحة مما أدى الى تدهور مستويات المعيشة وكل هذا أدى الى تزايد الهجرة الى الغرب.

7- تداعي رأس المال الأجتماعي لأن سبيل الحصول على الثروة أصبح ليس بالأستثمار بل بأستخدام الأرتباطات السياسية للحصول على أملاك الدولة عبر عمليات البيع الرخيص مما أدى الى أنفراط العقد الأجتماعي بين المواطنين والحكومة التي لم تعد قادرة على دفع رواتبهم التقاعدية فضلا عن أهمال قضايا الفقر واللامساواة وشبكات القانون الأجتماعي وأعادة الهيكلة .

3-2- فوائد التجربة الصينية مقارنة بروسيا

1. التدرج في مسيرة التحول . اذ بدأت الصين الاصلاحات في الزراعة من نظام الأنتاج الجماعي الى نظام المسؤولية الفردية وهو تحول جزئي فعال الى القطاع الخاص وتحول غير كامل حيث لا يمكن البيع والشراء بحرية.

2. التطبيق في مقاطعة ثم أعادة المحاولة في مقاطعات أخرى بعد نجاح التجربة .
3. الديناميكية في التحول من الأسعار المنحرفة الى أقتصاد السوق (نظام التسعير المزدوج) أدى الى أضطرابات لكنها أقل من التضخم المفرط لعلاج الصدمة ثم تخلت عنه الصين بعد أن أنجزت غرضها منه .
4. أزالة الأقتصاد القديم بإنشاء آخر جديد تدريجياً وأنشاء ملايين الشركات في البلدان والقرى التي أعفيت من مسؤولية أدارة الزراعة .
5. دعوة الشركات الأجنبية (للمشاريع المشتركة) مما أدى الى جذب المزيد من الأستثمارات الأجنبية المباشرة .
6. الشروع بوقت متزامن في انشاء البنية التحتية المؤسسية – هيئة فعالة للتحويل الخارجي والسندات وقيود مصرفية وشبكات ضمان وأستحداث وظائف جديدة – أعادة هيكلة شركات الدولة القديمة مع الترشيق – ثم بعد سنتين باعت للقطاع الخاص أسهم للأسكان .
7. أنشاء منافسة وشركات جديدة وأستحداث وظائف قبل بيع وأعادة هيكلة شركاتها الحالية .
8. التحرير التدريجي للأسواق لضمان أعادة استثمار الموارد التي لم تستثمر في مكانها المناسب وعلى نحو أكثر كفاءة .
9. سياسة نقدية ومؤسسات مالية لدعم الشركات الجديدة والوظائف . ودعم شركات الدولة غير الكفوءة لأهميتها سياسياً واقتصادياً للحفاظ على الأستقرار الأجتماعي الذي تزعزعه البطالة العالية .
10. شركات الدولة بعد 20 سنة من الأنتقال شكلت فقط (28.2%) من الأنتاج الصناعي
11. أدركت أخطار التحرير الكامل لسوق رأس المال وتجنبت بذلك الأزمات المالية التي تعرضت لها روسيا والدول الأسيوية الأخرى .
12. وضعت الصناعات الجديدة في الصين في المناطق الريفية لتقليل الأضطرابات الأجتماعية التي ترافق عملية التصنيع ، (المحافظة على رأس المال الأجتماعي) .
13. أثبتت سياسة التدرج أنه بالأمكان اجراء اصلاحات بالغة بشكل أسرع والدليل على ذلك أن سوق أسهم الصين الان أكبر من سوق الأسهم في روسيا . من جانب آخر تدار زراعة الصين على نحو أفضل مما في روسيا

وذلك عبر نظام المسؤولية الفردية وقد حققت الصين ذلك في أقل من (5) سنوات .

14. منذ بداية الاصلاحات الأقتصادية لغاية نهاية عقد التسعينات تجاوزت الأستثمارات الأجنبية في الصين (650) مليار دولار ، في حين لم تتجاوز الأستثمارات الأجنبية في روسيا للمدة ما بعد سقوط الأتحاد السوفيتي ونهاية القرن المنصرم (15) مليار دولار . وهذا يؤكد بديهية مفادها أن رأس المال كان وما زال يبحث عن الأمن والأستقرار [26].

الجزء الثالث ، مضامين وأبعاد نمط "العلاج بالصدمات" المقترح للأنتقال في العراق

3-1- الرؤية الأمريكية للخصخصة في العراق

من الأهداف الأستراتيجية للأدارة الأمريكية التي صممت مع خطط أحتلالها للعراق هدف رئيسي يتمثل بالتنفيذ السريع لأصلاحات السوق الحر وجعل العراق أهم منطقة أقتصادية حرة في خارطة الشرق الأوسط الكبير. أذ بدأت وكالة المعونة الأمريكية قبل شهرين من بداية الحرب بصياغة أمر عمل ليسلم الى شركة خاصة لتشرف على نقل العراق الى نظام اقتصاد السوق ، وقد فازت الدراسة المقدمة من قبل شركة (بيرنغ برنت) "Bearing Print" والتي أنطوت على إجراءات شملت المجالات الأقتصادية كافة على وفق نظرية علاج الصدمة الأقتصادية أو " العلاج بالصدمات ". وقد أطلق الحاكم المدني في العراق بول بريمر هذا العلاج بعد عدة أسابيع من الأحتلال عبر تحرير الحدود للواردات من الرسوم الكمركية والضرائب والتفتيش دفعة واحدة مما دفع جوزيف ستغليز الحائز على جائزة نوبل وكبير الأقتصاديين السابق للبنك الدولي بوصف اصلاحاته أنها تمثل " شكل أشد تطرفا من علاج الصدمات حتى من ذلك الذي أتبع في العالم السوفياتي السابق " [27].

الرؤية الأمريكية للخصخصة في العراق ترى أهمية الأفادة من تجربة الخصخصة في روسيا وبلدان أوربا الشرقية *، وفي مؤتمر صحفي في البنتاغون أعلن (توماس فولي) ممثل قوات الأحتلال المشرف على تنفيذ الخطة المعدة للخصخصة في العراق بأنها سوف تكتمل بعد ستة أشهر من الأحتلال وستقدم الى مجلس الحكم من أجل أقرارها . وقد تم أنشاء لجنة خاصة تشرف على أنجازها تهدف الى نقل ملكية 150-200 شركة مملوكة للدولة الى القطاع الخاص [28]، في قطاع النقل والأتصالات وشركات الأسمنت والأسمدة والفوسفات والكبريت والأدوية وصناعة إطارات السيارات وشركات الطيران .. الخ ، مع أستثناء مؤقت لقطاعات أخرى لمرحلة لاحقة مثل قطاعات النفط والكهرباء والمؤسسات المالية مثل البنوك الحكومية وشركات التأمين[29] .

عقدت عدة مؤتمرات للدول المانحة بهدف تفعيل عملية الخصخصة والتي هي بالتأكيد من أجل تس•هيل الأجراءات الخاصة بأطلاق حرية التملك للأستثمار الأجنبي في العراق ، ومنها مؤتمر مدريد للدول المانحة (أمريكا ودول الأتحاد الأوربي واليابان وبلدان الخليج العربي) وصندوق النقد الدولي . كما عقد مؤتمر لأعادة أعمار العراق في الرابع من آب عام 2003 في الأردن نظمته غرفة التجارة الأمريكية والعراقية شارك فيه (160) من رجال الأعمال الممثلين لشركات عراقية وعربية وأجنبية متخصصة في مجالات الصناعة والكهرباء والطاقة والنفط والغاز والمياه والبيئة والصحة والأتصالات والأنشاءات والخدمات العامة ، بهدف أستكشاف الفرص المتاحة للأستثمار في العراق ، وقد تلاه في الرابع من نيسان 2005 معرضا آخر بمشاركة أكثر من 980 شركة تنتمي الى 44 دولة ، وأعتبر المعرض الأضخم من نوعه في العالم ، وتميز بمشاركة عربية ملحوظة (من الأردن والسعودية وسوريا ولبنان والأمارات وتونس ومصر والكويت) فضلا عن المشاركة الأجنبية لا سيما لشركات أمريكية وبريطانية [30] .

3-2- المواقف من طروحات الأنتقال في العراق

أن فرض عملية خصخصة شاملة واجه رفضا من الأغلبية العظمى في ظل الأحتلال مما دفع المسؤولين الى التريث لحين أنتهاء الأنتخابات العراقية وتشكيل حكومة شرعية منتخبة .

•تمت زيارة العراق من قبل غايدار النائب الاول لرئيس وزراء روسيا الاسبق في عهد يلتسن ، وهو واحد من اهم رموز الخصصة في روسيا للادراج تجربة الخصصة الروسية في المشروع الامريكي المعد للعراق. *

من جانب آخر ، فأن تجربة الخصخصة في العراق في عقد أثبتت فشلها بسبب التسرع والفساد الأداري ، علما أن تجارب الخصخصة في مهدها الأولي في بريطانيا أثبتت أن الأجراءات العجولة غير المتمهلة تؤدي الى نتائج سلبية ومضرة [31]. فأذا ما أخذنا بنظر الأعتبار وجود مشكلتين متفاقمتين الان في العراق ألا وهما مشكلة الفساد المستشري على نحو متفاقم من جهة وأرتفاع نسبة البطالة الى نحو 60% من جهة أخرى لأدركنا حجم المشاكل المتوقع أن تواجها سياسة الخصخصة الفورية والشاملة .

من الأمور الأخرى التي أثارت الشكوك حول توقيت ومجال هذه السياسة هو ما تم الحديث عنه عن قيام الولايات المتحدة من قبل بداية الأحتلال بمنح عقود نفطية وعقود لأعادة الأعمار لشركات أمريكية بمبالغ خيالية لا تتناسب مع طبيعة تلك المشاريع وتكلفتها الفعلية وتتعارض مع ضرورة طرحها في مناقصات دولية، وكل ذلك من دون مشاركة عراقية [32] .

أثارت الدعوات الى بيع ممتلكات الدولة والغاء دورها في النشاط الأقتصادي والسماح بتدفقات الأستثمارات الأجنبية وعلى نحو سريع وفوري العديد من المخاوف لدى أوساط المسؤولين والأكاديميين والتكنوقراط ورجال الأعمال المحليين و بألتاكيد لدى رجل الشارع كذلك ، أذ أثارت هذه السياسة الكثير من التساؤلات والتحفظات ، عل الرغم من أتفاق الأغلبية أن الخصخصة ضرورية لأطلاق القدرات الكامنة في العراق ولتعزيز الديمقراطية وبأنه لابد من الحد من تدخل الدولة أذ لا يمكن نجاح ذلك في ظل النظم الشمولية الدكتاتورية . ومن أهم الأمور التي طرحت على طاولت النقاش :-

1- يتوقف نجاح الخصخصة على تطبيقها في بلد مستقر سياسيا وأقتصاديا وأجتماعيا مع وجود سوق وطني مكتمل لتداول الأوراق المالية لتمكين القطاع الخاص من مهمة أدارة مؤسسات الدولة على وفق آليات أقتصاد السوق الحر . وهذا شرط غير متحقق في ظل أوضاع العراق الحالية .

2- يعاني الأقتصاد العراقي من أرتفاع نسبة البطالة الظاهرية والمقنعة ، لذا فان أجراءات الخصخصة ستؤدي بالضرورة الى تسريح أعداد هائلة من القوة العاملة، وأذا أخذنا بنظر الأعتبار التضخم الذي حصل في الأجهزة الأدارية والوظيفية في القطاع العام بعد الأحتلال بسبب أرتفاع الأجور والرواتب وعودة المفصولين سياسيا والمهجرين وغيرهم لأدركنا أهمية وخطورة هذه المسألة والتي أدت الى تصاعد وتأجج المشاعر تجاه الموالين للخصخصة الى حد تصاعد العنف وعمليات الأغتيال لعدد من الرموز من المسؤولين في أدارة المنشأت المقترح تخصيصها .

3- عدم شرعية القوانين الخاصة بأجراءات الخصخصة وقانون الأستثمار الأجنبي المباشر ، أذ أن القانون الدولي يحظر على المحتلين بيع موجودات الدولة ذاتها. علما أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 الذي صدر في أيار 2003 للأعتراف بالولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما المحتلين الشرعيين للعراق يلزمهما بالأيفاء بمعاهدات جنيف لعام 1949 وأتفاقات لاهاي لعام 1907 والتي توجب على المحتل أن يلتزم بقوانين البلد القائمة وان لا يتملك " المباني العامة والعقارات والغابات والموجودات الزراعية " بل أن دوره يقتصر على الوصاية والأدارة حتى يعاد أقرار السيادة . نخلص من ذلك ان المحتل لا يمكنه أن يبيع ما لا يملكه وانه يستوجب قيام حكومة عراقية شرعية منتخبة بأقرار القوانين الخاصة بالبلد في هذه المجالات وبما يتوافق مع أحتياجاته . ولابد من الأشارة الى انه حتى مع صدور هذه القوانين الجاذبة للأستثمارات الأجنبية ألا أنه يلاحظ امتناعها عن التدفق للعراق بسبب تردي الأوضاع الأمنية .

4- من الأمور التي وجهت لها عناية فائقة عند طرح سياسة الخصخصة ،وتم تشكيل لجان فنية وأقتصادية من المختصين لدراستها ،هي معايير تقييم مشاريع ومنشأت الدولة و على وفق أي اسلوب سيصار الى بيعها . وقد طرحت عدة بدائل منها أسلوب (التأجير) في القطاع الصناعي .

الأشكالية الجدلية التي تطرح بهذا الخصوص تتمحور حول الجانب التنظيري للخصخصة . فمن وجهة النظر الأقتصادية الليبرالية ، يتحدد الهدف الرئيس للخصخصة في خلق شروط موائمة لسوق أقتصادي حر تعكس الأسعار فيه بصورة حقيقية مدى ندرة الموارد المتاحة لتقود المستثمرين والمنتجين والمستهلكين نحو أتخاذ قرارات رشيدة تتسم بالكفاءة . واذا كانت فعاليات المشروعات العامة لا تتسم بالكفاءة في أستخدام الموارد عندئذ قد يكون مبررا خصخصتها. ولتحديد الكفاءة الأقتصادية يفترض توفر شروط المنافسة الكاملة في أقتصاد منتج ومتطور ، وهي حالة غير قائمة في العراق ، كذلك فان الأسعار لا تقوم بعملها بعكس ندرة الموارد فيه ، لذا فمن الصعوبة بمكان تحديد قيمة المنشأت العامة لغرض بيعها . وبعكس ذلك أي أذا خلى تقييم المنشأت من شروطه الموضوعية فأن عملية الخصخصة ستكون "كبيع العراق بالمفرد في مزاد علني" وبأبخس الأثمان [33].

5- يستند علاج الصدمة بالأجراء الفوري والشامل للخصخصة وأطلاق الحرية التامة للأستثمارات الأجنبية في العراق الى حجة نقص التمويل الضروري لأعادة الأعمار في المدى الآني والمتوسط والطويل . وهنا تطرح آراء مقابلة مفادها أن أحتياجات أعادة أعمار العراق على وفق تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة للمدة 2004 – 2007 في

14 قطاعا رئيسيا قدرت بـ (36) مليار دولار . وأن العراق يمتلك قرابة الـ (28) مليار دولار آني من أمواله المجمدة التي تبلغ قيمتها أكثر من (15) مليار دولار موزعة على الجهاز المصرفي الدولي ومعظمها في المصارف الغربية , كذلك فان لديه مستحقات ديون وفوائدها وأقيام لأصول وحصص مشاركة في مشاريع مشتركة تبلغ قيمتها أكثر من (3) مليارات دولار ، ومعظم هذه المستحقات لدى (مصر ، السعودية ، الكويت ، الأردن ، لبنان ، السودان ، تونس واليمن) فضلا عن قيمة أكثر من (400) الف برميل من النفط العراقي في السعودية سحبت من أنبوب النفط العراقي المار عبر الأراضي السعودية يوم غزو النظام السابق للكويت . ويضاف لذلك ما لا يقل عن (10) مليار دولار قيمة الأرصدة المتجمعة لبرنامج النفط مقابل الغذاء والمودعة في المصرف الفرنسي. أما على المدى القصير والمتوسط فيمكن توفير مصدر تمويل أضافي من إعادة تأهيل القطاع النفطي[34] .

6- يتسم الأقتصاد العراقي بأختلالات مؤسسية في أدارة الأقتصاد الوطني مما أدى الى " عدم توجيه الموارد الطبيعية والبشرية الى الأستخدامات ذات النفع الأجتماعي بشكل كفوء فضلا عن عدم أستقرار الرأي حول الحدود الفاصلة بين الأنشطة الأقتصادية التي تقع تحت مظلة القطاع العام وتلك التي تقع تحت مظلة القطاع الخاص وغياب أدوات التنسيق بين هذه الأنشطة وتحيز الحكومة للقطاع العام كما لو كان القطاع الخاص لا يمت بصلة الى الدولة " [35].

7- أن تحجيم دور القطاع العام من دون أن يكون هناك بديل ذو كفاءة يحل محله في القيام بالأنشطة الأقتصادية المختلفة ربما يؤدي الى حالة من عدم الأستقرار في السوق وفي مختلف النشاطات الأقتصادية . من جانب آخر فأن فرصة مشاركة القطاع الخاص المحلي في الخصخصة والأستثمار محدودة نسبيا بسبب ضعف المدخرات وأنخفاض الدخول الحقيقية وضعف الوعي المصرفي وكفاءة سوق المال ، فضلا عن هروب رأس المال الخاص الوطني الى الخارج بسبب أنعدام الأستقرار الأقتصادي والسياسي ، وأن الطبقة الجديدة من القطاع الخاص التي تشكلت في العراق بعد الحرب يمثل يمثل معظمها اللصوص الذين سرقوا الكثير من الموارد المالية من البنوك أو السلع من مخازن الدولة أو الطبقة أغتنت بسبب تفاقم الفساد في جميع المجالات ، وهذه فئات لا تتمتع بالحد الأدنى من الأخلاقية لأعتبارها قطاع خاص وطني يعتمد عليه لا سيما في ظل غياب المؤسسات الرقابية [36] .

8- كما لابد من الأشارة هنا الى أحد الأثار السلبية المباشرة لسياسة الصدمة الأقتصادية على القطاع الخاص الصناعي الذي يستخدم نحو عشر القوى العاملة المحلية

كنتيجة لتحرير الحدود أمام السلع المستوردة ومع الغاء الرسوم الكمركية أيضا مصانع القطاع العام التي أكثر من (100) الف عامل . وقد أمتدت آثار هذه الظاهرة حتى على النواحي الأمنية والاجتماعية [37] .

الجزء الرابع

مقترح لنموذج الأصلاح والتحول التدريجي لأقتصاد السوق الحر – الأجتماعي في العراق

4-1- الدروس المستقاة من تجارب الأنتقال

أن أختيار النموذج الملائم لأنتقال الأقتصاد العراقي الى أقتصاد السوق الحر يتطلب أخذ الأفضل من كل التجارب السابقة من دون التطبيق الحرفي لها بسبب اختلاف الظروف والمعطيات الأقتصادية والسياسية والأجتماعية ، بما في ذلك طبيعة الموارد المتاحة المادية والبشرية من ناحية الكم والكيف.

واذا ما تناولنا النموذج الصيني فلابد من الأخذ بنظر الأعتبار بأن الصين بلد كبير وأقتصاد ضخم وقد وصل الى وضعه الحالي بعد تطوير القوى العاملة والقطاع الصناعي وتحسين منافسته في السوق العالمية من حيث السعر والجودة . ناهيك عن البعد الفلسفي فيما يتعلق بالاصلاح السياسي والأقتصادي .

والأهم من ذلك فأن الصين على الصعيد الستراتيجي دولة عظمى مستقلة وذات سيادة أعتمدت بالدرجة الأساس على نمط التنمية المستقلة مع عدم قيامها بفرض قوانين حمائية لأنها دولة غير مهددة. يلاحظ في سبيل المثال، أن التجربة الصينية أظهرت بأن التحرير الكامل لأسواق المال ليس ضروريا لأجتذاب الأموال أذ تشوبه الكثير من المخاطر وقد يعرض لأزمات مالية كما حدث في دول شرق آسيا وفي روسيا . وعلى الرغم من أن وصفة صندوق النقد الدولي للتحرير تركز على أن السوق الحر ذو كفاءة عالية مما يسمح بالنمو السريع ومن دون تحرير أسواق البلدان النامية لن يكون بأمكانها أجتذاب الأستثمارات الأجنبية ، فأن الصين لم تأخذ بأي من الوصفات الغربية (ما عدا أستقرار الأقتصاد الكلي) وذلك بسبب ارتفاع معدلات الأدخار المحلي فيها والتي تصل الى حدود 30 % من الناتج المحلي الأجمالي مقارنة بـ 18 % في الولايات المتحدة و 17 - 30 % في أوربا.

أما في بولونيا ، وكما سبق أن ذكرنا ، فان علاج الصدمة أستخدم في المرحلة الأولى للأنتقال الى أقتصاد السوق بسبب مستويات التضخم المرتفعة ، لكنها أختارت طريق الصين في التحول التدريجي في المراحل اللاحقة مع بناء المؤسسات الأساسية لأقتصاد السوق في الوقت ذاته ، وبذلك لم تتورط في أتباع توصيات صندوق النقد الدولي بالتحول السريع للقطاع الخاص مما سمح لها بتحقيق عملية تنمية عبر أعادة الهيكلة للشركات دون الأفراط في محاربة التضخم .

لقد أظهرت تجارب الصين وبولونيا وهنغاريا وسيلوفينيا أن سياسات التدرج تؤدي الى ألم أقل في الأمد القصير وأستقرار أجتماعي وسياسي أوسع ونمو أسرع في الأمد الطويل . ويشير الأقتصادي الأمريكي جوزيف ستيكلتز، الحائز على جائزة نوبل في الأقتصاد عام 2001 ، بعد تجربته كرئيس لمجلس المستشارين الأقتصاديين لمدة سبع سنوات في عهد كلينتون ورئيس أقتصادي البنك الدولي في معرض مقارنته بين خياري التدرج والصدمة في الأنتقال الى ان(السلحفاة فازت مرة اخرى في سباقها مع الأرنب) [38].

أن نتائج هذه التجارب تجعلنا نتمسك بمبدأ انه في الأقتصاد لا توجد وصفة تتبع بحذافيرها . ففي مقابل التداعي الذي شهده (علاج الصدمات) في روسيا تفوق النموذج البولوني والصيني على الرغم من أختلاف السياق السياسي والأجتماعي والتاريخي لكل من البلدين ، ولكنهما في المقابل كانا متفوقين صناعيا ، وأن كانت الصين أقل مرتبة من بولونيا في ذلك . الأهم من ذلك أن بولونيا كان لديها تقاليد سوق أقوى مما في روسيا وهذا كان سيساعدها في التأكيد في التحول السريع للقطاع الخاص ، لكنها مع ذلك أختارت مع الصين ، التي موقع القطاع الخاص فيها أصلا أقل تقدما ، المدخل التدريجي . وهنا يؤكد ستكلتز على أن السمة الأساسية لحالات نجاح تجارب الأنتقال هذه أنها لم تلتزم بوصفات الصندوق بل قامت بتطوير ستراتيجيات داخلية خاصة بها أحتياجات البلد المعني وأهتماماته ، وأعتمدت طرقا مرنة براغماتية في التحول ولم تدع الأيدلوجية ونماذج الكتب المنهجية تحدد سياساتها أبدا [39].

نخلص مما تقدم الى أن شعار علاج الصدمات (لا تستطيع عبور هوة بطفرتين) لم يحقق المرامي التي وعدت بها روسيا ودول المنظومة الأشتراكية أذ تحطمت الطبقة الوسطى ، ونشأت رأسمالية المافيا والفئات المقربة مع استشراء واسع للفقر . فضلا أن التحول من الشيوعية الى أقتصاد السوق يعد أكثر من تجربة أقتصادية أذ كان تحول مجتمعات وهياكل أجتماعية وسياسية . والواقع أن معظم تجارب الأصلاح المتطرف تاريخيا أحاطت بها الكثير من المشاكل ، وعليه فأن شعار "تلمس الأحجار وأن

تعبر النهر" اثبت فاعلية أكثر بشرط تحقق شرط بناء البنية التحتية القانونية والمؤسسية لأقتصاد السوق قبل المباشرة بتطبيق أجراءات الأنتقال لأقتصاد السوق ،فالمهم هي الطريقة التي ينفذ فيها الأصلاح وليس سرعته .

4-2- اجراءات الأنتقال لأقتصاد السوق الحر الأجتماعي في العراق

منذ بدء ستراتيجيات التنمية في العقد الخامس من القرن العشرين ولغاية الأن أتضح جليا أن التنمية عملية صعبة جدا مع الأخفاقات التي أصابت معظم البلدان النامية بأختلاف خياراتها الأستراتيجية وكانت حالات النجاح نادرة .

من جانب آخر فأن عملية الأنتقال الى اقتصاد السوق ليست سهلة كذلك .

ومن هنا يمكن أن ندرك الصعوبات التي يواجهها الأقتصاد العراقي بقيامه بالأمرين في وقت واحد مع خصوصية العوائق التي تواجهه مقارنة بالتجارب الأخرى*.

فلا مناص من مكافحة الفقر في العراق وخلق أسس للتنمية البشرية والتنمية المستدامة معا عقب التدهور الأقتصادي والأجتماعي الذي تسببت به ثلاث حروب مع ثلاثة عشر عاما من الحصار الأقتصادي الكامل ، كما أنه في الوقت ذاته لابد أن ينتقل من الأقتصاد الموجه أقتصاد السوق لتحقيق الكفاءة في أستخدام موارده مع رسم دور اقتصادي وأجتماعي جديد للدولة في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية .

4-2-1- أجراءات الأصلاح

1. تأسيس الهيكل الدستوري للدولة فهو نقطة البداية لكل عملية أصلاح أقتصادي* وأجتماعي ، أن يوضح الدستور النظام السياسي للدولة وفلسفتها وتنبثق عنه قوانين تنظم عمل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . مع أخضاع السلطة التنفيذية لمراقبة السلطة التشريعية عن أعمالها فيما يتعلق بالسياسات وكيفية التصرف بالمال العام ، وان يكون مثل هذا الأشراف من قبل السلطة التشريعية ذو مغزى أي يجب أن تتم محاسبة المسؤول عن سوء تصرفاته بدلا من الأكتفاء بأقالته من منصبه أي تطبيق مبدأ المساءلة أمام البرلمان .
2. منح الأولوية لأيجاد بنية تحتية قانونية ومؤسسية لأقتصاد السوق في حين التحول للقطاع الخاص يحتل أهمية ثانوية. فلا يجوز التحرير قبل وضع شبكات الضمان في مكانها المناسب مع تهيئة الأطر اللازمة لأستيعاب " مساؤي السوق " التي تشكل جزء لا يتجزأ من الرأسمالية الحديثة . مع ضرورة أستحداث الوظائف قبل أتباع سياسات تقضي على الوظائف . وعدم المباشرة بالخصخصة

* اهم هذه اعوائق وجود الاحتلال ووضع الحكومة وقضايا اعادة الاعمار واعتماد الاقتصاد العراقي على النفط.

قبل أن تكون هناك منافسة كافية وأطر ناظمة وهذه مسألة بالغة الأهمية لأن الخصخصة اذا لم تسهم في النجاح الأقتصادي فأنها سوف تزعزع الثقة بالحكومة والديمقراطية والأصلاح.

3. الأصلاح المالي والضريبي ولا سيما أعادة النظر في النظام الضريبي ووضع نظام لأستيفاء الضرائب على الموارد الطبيعية ، وتنظيم الأسواق المالية بما يتماشى مع مستلزمات التحول نحو آلية السوق . أن تبني سياسات ضريبية حكومية وسياسات نقدية فاعلة ينفذها المصرف المركزي العراقي بأستقلالية تامة من شأنه أن يحشد الموارد الضرورية للتنمية المنشودة وتوفير فرص العمل الضرورية [40] .

4. أصلاح القاعدة الصناعية العراقية وأعادتها الى العمل من جديد على وفق مبدأ المنافسة للقضاء على أختلال الهيكل الأنتاجي بالأعتماد المفرط على قطاع النفط الخام وعدم الأعتماد على الدعم الحكومي بمختلف أنواعه المستتر والمعلن وسواء منه المباشر وغير المباشر. وأن تقوم الدولة بتنظيم الأسواق المالية والسلعية على النحو الذي يؤدي الى سيادة آلية السوق لتحديد الأسعار وحصر تدخل الدولة في تنظيم الحياة الأقتصادية فيما تصدره من تشريعات طارئة عند الضرورة القصوى وفي الحالات الأستثنائية (حروب ، كوارث ، ، .... الخ) .

5. الأصلاح الأداري عبر أعداد اللوائح القانونية لا سيما للأدارة العامة ووضع قانون جديد للخدمة المدنية يراعى فيه سلم الرواتب وشروط التعيين والترقية التي تتم عن طريق المنافسة مسؤول عنها مجلس للخدمة وليس الوزارات المعنية لتفادي المحسوبية والمنسوبية [41]. من جانب آخر ضرورة اجراء الأصلاحات اللازمة لمكافحة الفساد الوظيفي وكذلك في المجالات الأخرى كافة.

4-2-2- حول دور الدولة والقطاع الخاص

أن الحاجة كبيرة الى دور أكبر ورئيس للقطاع الخاص المحلي ، والى مشاركة رأس المال العربي والأجنبي في الحياة الأقتصادية . على أن يخضع لحاجات البلاد وعلى وفق ضوابط مناسبة ومشجعة لجذب هذه الأستثمارات .الى جانب ذلك يجدر أن تمارس الدولة دورا مهما في الحياة الأقتصادية ايضا سواء كان ذلك بالنسبة لأقتصاد النفط الخام ، أم بالنسبة للخدمات الأجتماعية العامة وتوفير بعض السلع الأساسية ذات الأستهلاك الواسع وتقديم دعم مناسب لمنتجيها، لأن الغالبية العظمى من السكان تعاني من تدني المستوى المعيشي ، لذا لا بد من تدخل نسبي للدولة لضمان مصالح الغالبية من السكان ،

سواء بالنسبة للأجور أو الضمانات الصحية والأجتماعية ، مع أقرار برنامج أجتماعي لمواجهة أوضاع التمايز الطبقي الذي تفرزه قوانين السوق [42].

أن الأصل هو ترك كل شيء للقطاع الخاص يمكن ان يقوم به على النحو الذي لا يؤدي الى الأضرار بالأخرين ويترك للدولة القيام بالأدوار الأقتصادية التي لا قبل للقطاع الخاص القبام بها لا سيما تلك الأنشطة التي يمكن ان يكون فيها أحد عناصر الأحتكار كما هو الحال بالنسبة للصناعات ذات الطبيعة الأستخراجية والريعية حيث تترك مهمة أدارتها للدولة لضمان التصرف بعوائدها للصالح العام . كما تقوم الدولة بتقديم الخدمات ذات الطبيعة الأجتماعية بمفردها أو مشاركة مع القطاع الخاص ، وهناك خدمات يعهد بها تماما للقطاع الخاص مع الأشراف الكلي أو الجزئي من قبل الدولة كما هو الحال بالنسبة للخدمات الصحية والتعليمية مع أيصال هذه الخدمات الى شرائح المجتمع كافة ومقابل أجر يتناسب مع مداخيل الأفراد .

وفي الحقيقة ،أن ما تقدم لا يتعارض مع التطبيقات العالمية في هذا المجال ، ففي معظم الحكومات الديمقراطية في العالم الحر تسيطر الدولة على الشركات لحمايتها من السوق ومحفزات الربح لا سيما عندما تكون الأهداف الأجتماعية أكثر أهمية من أو لضرورة خلق فرص عمل . وقد يكون هذا التدخل مباشر عبر الملكية بأمتلاك حصص (سيطرة وتوجيه) في سبيل المثال تمتلك الحكومات في المانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والسويد ، وفنلندا والنرويج حصصا تفوق نسبتها 50% في معظم الشركات المختصة بالصناعات الأستراتيجية أو ذات الأستثمارات الضخمة كالصناعات النفطية والغاز ومناجم الحديد وشركات الطيران والتعدين والصناعات الحربية والطاقة وسكك الحديد وشركات الطيران والأتصالات والسيارات .... الخ وهناك شركات تعود ملكيتها بالكامل للدولة [43].

ولبرهنة وجهة نظرنا أهمية الدور الأقتصادي – الأجتماعي للدولة في نمط (أقتصاد السوق الحر – الأجتماعي) نستند الى مرجعية الفكر أنطلاقا من " آدم سمث " الذي تنسب اليه أيدولوجية السوق الحر ، أذ يرى بأن الدافع الربحي من خلال قوى السوق يوجه الأقتصاد نحو الكفاءة بفعل يد خفية (ثروة الأمم – 1776) ولكن تطورات حديثة في النظرية الأقتصادية قدمها اثنان من الفائزين بجائزة نوبل (جيرارد ديبرو – جامعة كاليفورنيا في بركلي عام 1983) و (كنيث ارو من جامعة ستانفور عام 1972) بعد تقديمهم أدلة رياضية حول الظروف التي تصح فيها آلية السوق أثبتت ان المعلومات والأسواق الناقصة ، لا سيما في البلدان النامية ، تؤدي الى

عدم عمل اليد الخفية بشكل كامل ، ولا يكون التنافسي كافيا ، وهنا يكون التدخل الحكومي ضروريا للتحسين من حيث المبدأ من كفاءة السوق* [44] .

نخلص من ذلك أن هناك شروط تقييدية آلية السوق لم تتم تلبيتها حتى الان في البلدان النامية مثل تنظيم حقوق الملكية وما تتطلبه من جوانب قانونية ووجود المنافسة والمعلومات الكاملة وغيرها ، وعلى وفق النظرية أقتصاد السوق الكفوء يتطلب تلبية جميع الأفتراضات وهذه لنتائج النظرية تؤكد وتتطابق وتتفق تماما مع ما خلصنا به من الدراسة الأستقرائية للتجارب التاريخية في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة ، وهي ضرورة المباشرة بالأصلاحات أولا، وفي الميادين كافة وعلى وفق نسق تدريجي تعاقبي يمكن توفير البيئة اللازمة لعمل كفوء لآلية السوق ، و بذلك يجدر تجاهل أيدولوجية التحرك السريع الى أقتصاد السوق.

أن ما تقدم ينطبق تماما على أوضاع العراق التي تتطلب مشاركة القطاع الخاص والدولة معا في النشاط الأقتصادي في المراحل الأولى من التحول الأقتصادي وهذا الأمر تتحدد ضرورته من المقولة التي تشير إلى أن " السوق " ليست منضبطة من تلقاء نفسها ، فهي بحاجة الى قوة خارجة عنها تضبط سيرها وهنا يأتي دور الدولة المتغير ، في النظام الأقتصادي الرأسمالي لا سيما في الجانب المرتبط بالحاجات الأساسية لأفراد المجتمع .

وفي هذا السياق يطرح الأستاذ النجفي نموذجا تنمويا في العراق ذي ثلاثة أبعاد (نموذجا مختلطا) ممتمثلا بدور كل من (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني). ونتفق تماما مع طروحاته في الحاجة لدور جديد للدولة بعيد عن التطرف الأيدولوجي وذو طبيعة مرحلية أبعادها وفقا لتنمية الأقتصاد العراقي بما أشباع الحاجات الأساسية ويحقق التنمية البشرية وهو دور يعد دالة بندرة الموارد في المجتمع الأقتصادي [45].

ان الوضع في العراق بعد الأحتلال مشابه لوضع دول أوربا الغربية وآسيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد تطلب ذلك الوضع تدخل الدولة الفاعل و الحاسم في الأدارة الأقتصادية لتوجيه أاعادة الأعمار الأقتصادي والأجتماعي. كما أن قلة مدخرات القطاع الخاص العراقي ، كما سبق وذكرنا ,حيث تم أفقاره بشكل متعمد خلال الحصار جعل فرصة الفئات الوسطى ضئيلة للمشاركة الفاعلة في الخصخصة والأستثمار. وهنا يمكن للدولة أن تدعم سياسة التحول للسوق الحر بأتباع ستراتيجية وطنية تنبثق من

* في سبيل االمثال اذا كانت المعلومات كاملة فليس هناك من ضرورة لتدخل الدولة بوضع ضوابط للاسواق المالية او قيامها بمنع الاحتكار في حالة وجود المنافسة الكاملة

حاجات العراق وبما يحقق له تجاوز أختلالاته الهيكلية ولا سيما تلك المتعلقة بقطاع النفط الخام بوصفه مصدر تكاثر مالي وليس تراكم ، وهنا يمكن للدولة الأفادة من عوائد النفط في المدى المتوسط والطويل عبر الأعتماد على ستراتيجية للتنمية تتكفل بتحويل هذا القطاع الى قطاع منتج للثروات. مع ضرورة خلق المؤسسات ، والرقابة المجتمعية لكيفية التصرف بهذه العوائد بما يخدم تحقيق التنمية والتوزيع العادل لثمارها.

خاتمة

أن تغير نظام الحكم الشمولي في العراق الى نظام حكم ديمقراطي أو برلماني يجب أن يرافقه تحجيم لدور الدولة في حياة البلاد الأقتصادية مع أطلاق لعملية خصخصة مدروسة يسبقها ويواكبها توصيف دور جديد للدولة ينسجم مع أحداث تغييرات جوهرية مؤسسية تساند تعزيز بيئة ملائمة لآلية السوق كبديل لمركزية التخطيط . وفي ذات الوقت أن يمارس قطاع الدولة دورا مهما في الحياة الأقتصادية بعد الأصلاح وعلى أن يكون عمله وفق آليات السوق الحر والكفاءة الأقتصادية ، وأن المشروع الذي لن يحقق هذه الشروط سيلفظه السوق تلقائيا من عملية المنافسة. اما مجالات الدولة فهي حيث يوجد الأحتكار الطبيعي لا سيما في الصناعات الأستخراجية مع رسم معالم دولة الخدمات الأجتماعية العامة لأن غالبية المجتمع تعاني من تدني المستوى المعاشي، لذا لا بد من تدخل نسبي للدولة (الرعوية) بالمشاركة مع القطاع الخاص لضمان مصالح العاملين والسكان في مجال الضمانات الصحية والأجتماعية.

أن أنهيار المعسكر الأشتراكي لا يعني فشل الأشتراكية على الأطلاق اذ يمكن أعادة الثقة للممارسات المجتمعية الأشتراكية (الأقتصاد المجتمعي) كخيار أنساني وطريق للتطور والتنمية وجعلها مطلبا جماهيريا في مواجهة الفئات الرأسمالية وهذا ما تمخضت عنه تجارب الأصلاح بجوانبه كافة بما يتواءم ومتطلبات السوق الحر تليها التطبيقات المتعاقبة والمدروسة لآليات الأنتقال ، فالمهم هنا نوعية الأصلاح والتحول ومجالاته وليس سرعته كما أثبتت تجارب الأصلاح المتأني عالميا على النحو الذي تجاوزت فيه، الى حد كبير ، أضرار ومساؤي الرأسمالية التي تستنزف رأس المال الأجتماعي وتقوض العقد الأجتماعي بين المواطنين والدولة. وهذا ما يجدر أخذه بنظر الأعتبار عند وضع القوانيين والسياسات والستراتيجيات التنموية لعراق ما بعد الأحتلال وعلى النحو الذي يحقق الرفاهية الأقتصادية ويعيد وجه الأنسانية المشرق للشعب العراقي بعد المخاضات الطويلة التي عاشها .

الهوامش

1) د.سالم توفيق النجفي ،" مستقبل التنمية " ، مجلة المستقبل العربي ومركز دراسات الوحدة العربية ، السنة (27) العدد (305) ، بيروت ، تموز / يوليو2004،ص 29.

2) انظر :

-ماريو بليجر ، جيورجي ، ستراباري،" دور سياسات الاقتصاد الكلي المتغير في الصين – قضايا تنفيذ الاصلاحات المتجهة الى السوق " ، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 27 رقم 2 حزيران / يونيو 1990 .IMF ونيويورك ، ص 32.

-عبد العزيز حمدي عبد العزيز، " التجربة الصينية ، دراسة ابعادها الايدولوجية والتاريخية والاقتصادية " ، ام القرى للطبع والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، مصر 1997 ص135.

3) HARROD, P. and Loll, R., "China: Reform and Development in 1992-1993 "World Bank Discussion paper, No. 215, Washington, D.C. 1993, PP. 12-14 .

4) شبكة الانترنيت BBC.Arabic.com 2004/3/14

5) شبكة الانترنت BBC.Arabic.com 2003/3/14

6) لمزيد من التفاصيل انظر: محمود عبد الفضيل، " العرب والتجربة الاسيوية " مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت ، تشرين الثاني ، 2000 .

7) دار النشر باللغات الاجنبية ، " الاستثمار الاجنبي في الصين " ، سلسلة (الصين : حقائق قارة م ، بكين ، 1988.

(8

SUN, Haishum, "Macroecomic Impact of Direct Foriegn Investment in China: Working Paper in Economics, Department of Economics, the university of Sydney, No. 232, June, 1996, Austratia, PP. 3-5 .

(9

Ibid, P.7

10) ابراهيم حمدي ،" الاصلاح السوري بين التجربتين الماليزية والصينية والعلاقة بين البعدين السياسي والاقتصادي " شبكة الانترنت ، لجان احياء المجتمع المدني في سوريا 2000/8/9 .

11) شبكة الانترنت Monde diplomatique WANG HOI- (فشل الحركة الاجتماعية في تيان ان مين في اساس النيولبرالية في الصين) Aconcept , 2001 .

12) المصدر نفسه .
13) شبكة الانترنت ، BBC.Arabic.com 4/ + /2004
14) المصدر نفسه .
15) المصدر نفسه .
16) شبكة الانترنت، تقرير مارك جريجوري BBC.Arabic.com 2005/3/14
(17
-ZHAN, James x, "The Role of foreign Direst Investment in Market-Oriented Reforms and Economic Development: The Case of China" ,Journal of TNCS, UNCTAD, UN, VoL.2, No.3, Dec.1993 P.25 .
(18
Oleh Havryly shyn and Thomas Wolf,"Determinants of Grawth in Transition Countries" Finance &development, A quarterly magazine of the IMF, volume 36, No.2 June, 1999 .
(19

De melo, Martha; Denizer,Cevdet; Geld, plan, "from plan to market: Patterns of transition", policy Research working papers, world Bank, 1996.
20) جوزيف ستكتلز،"العولمة ومساؤها"، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة ، الطبعة الاولى، بغداد 2003 ، ص 163- 162 .

21) المصدر نفسه ، ص 205-206 .
22) هلال كاظم الزهيري " سياسة الخصخصة ورؤية اهل الحكم في العراق " شبكة الانترنت ، بدون تاريخ ، ص1 .
23) جوزيف ستكتلز ، مصدر سبق ذكره ،ص 22 ,72 206,74
24) المصدر نفسه ، ص 78 .
25) المصدر نفسه ، ص 164-172 .
26) هلال كاظم الزهري ،" نعم للخصخصة .. ولكن ؟ " شبكة الانترنت
halat.ht.m Iraq cp.org/003/0/0 1999/3/10
27) نعومي كلاين ،" بغداد : السنة الصفر ، نهب العراق سعيا الى "يوتوبيا" المحافظين الجدد " ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 308 ، السنة السابعة والعشرون ، تشرين الاول /اكتوبر / 2004 ، بيروت ، ص 27 .
28) هلال كاظم الزهيري مصدر سبق ذكره ، ص 2-3 .

29) محمد القيسي ، حول موضوع تالاصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق : لماذا الاسراع ببيع العراق ؟ شبكة الانترنت
Albasrah.net/maqalat-mukhtara/sariqa/
Mqaysi. 12/2/2003 , pp. 1-2
30) شبكة الانترنت MENAFN- Middle East North
Africa, Financial Network- AQabas 4-42005
31) كفاح حسن، " بعض من الافكار حول الدولة والخصخصة " شبكة الانترنت
Iraq cp.org/dis/93okfah, htm
23) كاظم حبيب،" مستقبل العراق .. الى اين ؟ " هيئة تحرير مجلة الشؤون الاستراتيجية الدولية / معهد الشؤون الاستراتيجية في همسنكي ، شبكة الانترنت، اكتوبر 2003 .
33) د.عبد الوهاب حميد رشيد ، " الاقتصاد العراقي الى اين ؟ " مجلة علوم إنسانية واجتماعية ، مجلة الكترونية شهرية
Uluminsania.net/a30.htm 3/22/2005,pp.3-4
34) محمد القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 1-2
35) د.اسماعيل عبيد حمادي، " الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، التشخيص وسبل المعالجة " المؤتمر الاقتصادي الوطني الاول ، بغداد 15-16 ايار 2004 ص4 .
36) باسل جودة الحسيني ، " السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية " مجلة المستقبل العربي ، السنة 26 العدد 295 أيلول/سبتمبر/2005 ، بيروت ص 101-102 .
37) د.عبد الوهاب حميد رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 2 .
38) جوزيف ستكتلز ، مصدر سبق ذكره ، ص 85، 205-212
39) المصدر نفسه ، ص 211 .
40) صبري زيد السعدي ,"الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحرب: قراءة تحليلية"مركز الخليج للأبحاث / مؤسسة الشرق الأوسط للبحث الاقتصادي، ابريل/ 2004/ شبكة الانترنت .
41) د.إسماعيل عبيد حمادي ، مصدر سبق ذكره /ص ++
42) كاظم حبيب ، مصدر سبق ذكره ، ص 8 .
43) محمد القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص4-5 .
44) جوزيف ستكلتز ، مصدر سبق ذكره ، ص93 .
45) د.سالم توفيق النجفي ، مصدر سبق ذكره ، ص94-96 .